مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العدد: (01)، (2021)، ص 354 - 369

دورفواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائرعلى آداء وفاعلية المجتمع المدني: 1989 – 2020

The role of civil society in Algeria: an analytical study of the impact of the popular movement in Algeria on the performance and effectiveness of civil society

لقمان مغراوي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)، meghraoui.loukmane@enssp.dz

تاريخ الإستلام: 2021/05/22 تاريخ قبول النشر: 2021/ 06/04 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تتناول الدراسة موضوعا يتصل بشكل مباشر بقضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في ظل السياقات المتغيرة المعبرة عن خصوصية وتمايز كبيرين بين السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتشظية والمتغيرة باستمرار، ومن أجل ذلك نعتمد على مقاربة تحليلية و نقدية لدور فواعل المجتمع المدني في الجزائر في عملية صنع السياسات العامة، وصولا لفهم و تحليل السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز باللاستقرار في عديد المستويات والمجالات وذلك يقودنا للتوصل لفهم جملة التأثيرات والتغيرات الحاصلة على آداء وفعالية المجتمع المدني في الجزائر، وذلك جعلنا نقترح هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أدوار الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة.

تستند الدراسة إلى منهج التحليل السياقي و المنهج المقارن بغرض ربط و تحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياق الجزائري وما يميزه من خصوصية في عملية صنع السياسات العامة تتمثل في كون السلطة التنفيذية و الجهاز البيروقراطي محتكرا لهذه العملية و لا تسمح إلا بهامش ضئيل لما نسميه بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني،و ذلك ما يقودنا لفهم التغيرات الحاصلة خصوصا في ظل الحراك الشعبي، وذلك بالاعتماد أيضا على المنهج التاريخي وصولا إلى ربط مجالي بين مختلف مراحل الظاهرة، و اعتمادا على ذلك حيث الدراسة لجملة من النتائج الهامة التي تؤكد على مرافقة النص الدستوري لهذا التغير و كذلك ما يبينه الشارع من ابتعاد تدريجي عن الدور الإلحاقي للمجتمع المدني وتناقص الدمج الكوربوراتي بين مؤسسات النظام السياسي و فواعل المجتمع المدني.

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ المجتمع المدني؛ الحراك الشعبي؛ السياسات العامة.

Abstract:

This study seeks to clarify and analyze an important topic directly related to the issues of democratic transition in the changing contexts, which is expressing the specificity and differentiation of the cultural, social, political and economic contexts that are fragmented and constantly changing,.

This study is conducted using the systematic analysis method, as it enables a comprehensive understanding and evaluation of complex dynamics, and the phenomenon structures in question, and also we use an analytical and critical approach to the role of civil society in Algeria, and their impact on the policy-making process, in aim to understand and analyze this context which is characterized

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

by instability in many levels and areas, leading us to understand the range of impacts and changes that took place.

The study is based on the approach of contextual analysis and comparative approach to linking and analysing the roles of civil society within the Algerian context and its specificity in the policy-making process ,that the executive authority monopolize this process, and allow only a small margin of the civil society role, which leads us to understand the changes taking place, especially in the era of the popular movement, where the study reached a number of important results that confirm the accompanying constitutional text of this Change as well as what the street shows is a gradual departure from the role of civil society and the decrease in the integration between the institutions of the political system and the rise of civil society.

.**Keywords** ALGERIA; CIVIL SOCIETYSOCIAL MOVEMENT; PUBLIC POLICY;

مقدمة

إن فهم و تحليل فاعلية المجتمع المدني في الجزائر لابد أن يستند لمقاربة تحليلية و نقدية لدور الفواعل ذات الصلة بعملية صنع السياسات العامة، في الجزائر و تبعا لما يتميز بع الواقع الجزائري من خصوصية طبعها اللااستقرار السياسي والاقتصادي انطلاقا من نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1989 أين عرفت الجزائر انتقالا غير سلس من مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية السياسية التي تضمنها الدستور أنذاك، والتي كان من مخرجات سياقها عشرية دموية هي الأخرى أسست لمرحلة جديدة عرفت فيها الجزائر دستورين آخرين هما دستور 1996 ودستور 2020، و اللذان يعطيان و يحددان هيكلة معدلة لأدوار المجتمع المدني و مغايرة لما كان عليه الحال في المرحلة الأولى للتعددية السياسية، وبالمقابل يعبر الواقع بالخصوص في السنتين الماضيتين عن حراك شعبي قوي ميزته السلمية المنادية بضرورة إجراء تغييرات جذرية و عميقة تمس البنى و الهياكل.

إن السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز باللاستقرار في عديد المستويات والمجالات جعلنا نقترح هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أدوار الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأسئلة المحددة والموجهة لهذه الورقة البحثية قيد الإنجاز:

هل ساهم الحراك الشعبي في تفعيل أدوار المجتمع المدني بعدما كان ملحقا وظيفيا في كنف النظام السياسي؟

هل ساهم الحراك الشعبي في الجزائر في تعديل الاختلالات التي تعرفها عملية صنع الساسات العامة؟

هل يعبر التعديل الدستوري لسنة 2020عن أدوار مستجدة تسهم في تفعيل عملية صنع السياسات العامة في الجزائر؟

الإطار المنهجي المقترح للورقة البحثية

تبعا لمقتضيات منهجية فإننا نعتمد على منهج التحليل السياقي و المنهج المقارن بغرض ربط و تحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياق الجزائري و ما يميزه من خصوصية في عملية صنع السياسات العامة تتمثل في كون السلطة التنفيذية و الجهاز البيروقراطي محتكرا لهذه العملية و لا يسمح إلا بهامش ضئيل لما نسميه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني وذلك قد يكون إرثا لمرحلة الأحادية الحزبية جعلت درجة مقاومة التغيير شديدة، و هو ما ينقلنا لسياق الحراك الشعبي الذي نقل مقاومة التغيير إلى الشارع بطرق سلمية خالفت مرحلة التسعينيات، و لكن هل فعلا وصلت الجزائر بكل ذلك لتفعيل آداء المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة؟ ذلك ما نسعى لتحليله وتبيانه من خلال الاعتماد على التحليل والمقارنة الداخلية وبناء علاقات مجالية بين مختلف المراحل التي عرفها تطور المجتمع المدني في الجزائرو في ذلك نبتغي الصول إلى الإجابة بشكل موضوعي لما نعتمده من أسئلة موجهة لهذه الورقة البحثية.

المحاور المقترحة للورقة البحثية

خصوصية البيئة الجزائرية

مقارنة تطور النصوص الناظمة لأدوار المجتمع المدني في الجزائر

الحراك الشعبي: دراسة سياقية

مخرجات الحراك الشعبي وأثاره على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر

مراجع الدراسة

تعمد الورقة البحثية قيد الإنجاز على مصادر قانونية على غرار الدستور الجزائري لسنة 1989 ودستور 1996 ودستور 2020 والقوانين المتعلقة بالمجتمع المدني و التي يعود أولها لفترة الثمانينات مرورا بمختلف الوثائق القانونية ذات الصلة، فضلا على المعطيات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاءات وكذلك المعطيات اللإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية، وتقارير الهيئات الحكومية على غرار المجلس الوطني والاقتصادي، وأيضا تتبع وتحليل واقع الحراك الشعبي من بدايته ولغاية الآن اعتمادا مقاربة موضوعية تركز على التغيرات الحاصلة بالنسبة لآداء و فاعلية المجتمع المدني حيث نركز جهودنا على التأكد من بقاء أو انتفاء الدمج الكوربوراتي الحاصل بين فواعل المجتمع المدني والنظام السياسي.

1. خصوصية البيئة الجزائرية:

إن التطرق لعنصر خصوصية البيئة الجزائرية له تبرير منطقي ومنهجي نجده مترتبا عن العلاقة الكامنة بين المجتمع المدني و الدولة و كذلك النظام السياسي فطبيعة الدولة ومن خلالها النظام السياسي تعتبر محددا و ظابطا لطبيعة و دور المجتمع المدني وهو ما ذهب إليه عديد المفكرين والباحثين، بل و يثبته الواقع فتجد أليكس دي توكفيل يعتبرالمجتمع المدني جيشا يتعاضد مع الدولة لمواجهة الأعداء[1]، شريطة الحفاظ على استقلالية وظيفية و بنيوية و هو ما يعبر عن تناسق الدور و الرؤى و الأفكار خدمة للهدف الواحد المتعلق بعملية يناءئ الدولة و استمرار النظام السياسي، و يؤكد ذلك مفكرون آخرون على غرار عزمي بشارة الذي يعتبر المجتمع المدني نتاج قوة الدولة، ووليد تحديد العلاقة بينهما كمجال السلطة واحتكار القوة، وبين المجتمع الذي يفترض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يكون مصدر شرعية الدولة فهو ينشأ في فضاء العلاقة المتبادلة بين المجتمع و الدولة[2]، وهنا تبرز أهمية هذا المحور في فهم و تحديد العلاقة بين المجتمع المدني وبيئته في الجزائر.

المقصود ههنا من خلال هذا المحور أن ثمة تمايزا وفروقات تختص بها البيئة الجزائرية والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية وأدوار المجتمع المدني، وهي ليست المتعلقة حصريا بتمايز المجتمع المدني باعتباره مخرجا غربيا ذو ثقافة تستند لقيم غربية صرفة فذلك تشترك فيه جل المجتمعات العربية، أما التمايز المقصود ههنا فهو المتعلق بجملة من الفروقات و الخصائص التي نوردها تباعا:

أولا: نشوء الدولة: من المؤكد أن بحثنا قد لا يفي تاريخ المجتمع والدولة في الجزائر حقه بالنظر لعمق وامتداد الفترات التاريخية و تعاقب كثير من الحضرات على أرض الجزائر و شمال افريقية كله بدءا من الفينيقيين قبل التاريخ الميلادي ومرورا بالدولة الرومانية لغاية 431 ميلادي وصولا للفتح الاسلامي في السنة الثانية والعشرين للهجرة و لغاية الدولة الحمادية و ما تلاها من التواجد العثماني في القرن السادس عشر و ما تلاه من استعمار فرنسي في القرن التاسع عشر، و هنا نود التركيز على مسألة في غاية الأهمية و هي المتعلقة بضرورة عدم اقتصار فهم تاريخ الجزائر على محطة دون سواها أو التوقف في لحظة تاريخية معينة و إلا سيكون فهما قاصرا و ضالا عن الموضوعية العلمية، و حتى نربط بموضوع بحثنا فإننا نجد أن تتبع الصيرورة التاريخية ببناء الدولاتتي و المجتمعي في الجزائر يجعلنا نتأكد من أن نشوء الدولة تم خارج السياق المجتمعي والخصوصيات المحلية، وهو الواقع الذي يناقض الطروحات النظرية المتعلقة بكون البناء الاجتماعي أسبق من البناء السياسي وأسبقية المجتمع كقاعدة لبناء الدولة، فتاريخ الجزائر يعبر عن كونها ملتقى لعديد الحضارات والثقافات التي عمرت المنطقة بدءا بالساكنة الأصليين و هم بربر شمال إفريقيا الذين تحقق لهم الاندماج مع الحضارة الإسلامية بفعل الفتوحات الإسلامية على الرغم من وجود بعض من التناحر القبلي المدفوع بنزاعات شخصية على غرار ما حدث مع القائد البربري كسيلة والصحابي الجليل عقبة بن نافع و الذي لا يعتبر بأي شكل من الإشكال صراعا حضاريا بين الإسلام و بربر شمال إفريقيا، و لا تتوقف مسيرة بناء الدولة ههنا حيث عرفت المنطقة قيام دولة المرابطين و الموحدين و صولا للوجود العثماني الذي ينطلق من القرن السادس عشر و لغاية القرن التاسع عشر حيث تم تشكيل الدولة أنذاك على نفس شاكلة الدولة القومية في أوربا حيث قامت على مركزية شديدة أهملت البناء الاجتماعي المحلي و اعتمدت في ذلك على النخب العسكرية و البيروقراطية و بعض من ممثلي الفئات الاجتماعية التي كانت تضمن الولاء و الاستقرار لحد يضمن بقاء و قوة الدولة العثماني و هو ما حذا ببعض من المفكرين لوصف تلك العلاقة بالدمج القسري للمجتمع الجزائري مع البناء السياسي للدولة العثمانية[3]، و هو الأمر الذي يزداد حدة و خطورة لا سيما في أواخر عهد العثمانيين بالجزائر أين تعزز السطوة العسكرية للحكام العثمانيين زادها النفصال الشيه مطلق عن حكومة الباب العالي باسطمبول و هو ما يؤكده المؤرخ الجزائري عبد الرحمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيلالي نقلا عن المؤرخ الألماني سيمونوف[4] و مع الاحتلال الفرنسي الذي دام زهاء قرن واثنين و ثلاثين سنة فقد ميز المرحلة استهداف الهوية العربية الاسلامية في الجزائر و إحياء النعرات القبلية قدر المستطاع و ذلك لمواجهة قوة الوحدة الوطنية خدمة للمشروع الاستعماري الهيميني الذي عمل أيضا على تكوين جيل من النخبة الفرنكفونية التي ستؤثر على مستقبل الجزائر المستقلة، كل هذه الفترات ازاحت دور البناء الاجتماعي و تحديدا القبيلة و عززت من دور النخب العسكرية بقاء المنطق التسلطي و الأبوي جوهرا للسلطة السياسية و هو ذات المنطق المكرس أيام التواجد العثماني و أيام الاستعمار الفرنسي.

ثانيا :نشوء المجتمع المدني في الجزائر

إن تاريخ المجتمع المدني في الجزائر يشير إلى تاريخية وقدم الموضوع الذي يبسن وجود تنظيمات اجتماعية مستقلة عن الدولة وتتوافر على عدة خصائص ايجابية منها الطوعية و التسيير الذاتي و الاستقلالية المالية و هو ما تعبر عنه الدراسات العلمية و التي من بينها أطروحة دكتوراه[5] حول واقع المجتمع المدني في الجزائر و هي دراسة ميدانية لجمعيات ولاية بسكرة، ومما تضمنه العمل:

" لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل" تاجماعت "و"التويزة "وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة .ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف".

إن الحركية التي ميزت فترة الاستعمار الفرنسي و درجة الوعي العالية التي كان يحركها هدف نيل الاستقلال لم تكن لتستمر في المرحلة الأولى للاستقلال الممتدة من 1962 لغاية 1989حيث تشير البحوث في هذا الصدد[6] إلى بروز مفارقة بين النصوص القانونية التي تضمن التعددية الاجتماعية و السياسية و الواقع الذي يثبت اختزال و احتواء الحزب الحاكم لكل الفعاليات الجمعوية، وعموما ما نود الإشارة إليه ههنا هو أن المجتمع المدني في الجزائر وعلى الرغم من الطوعية التي يمتاز بها إلا أنها طوعية مناسباتية تزداد فعالياتها خلال السياقات الأزموية ولذلك تجدها مرتبطة بالفعل الإجتماعي أكثر من ارتباطها بالفعل السياسي وما يزيد من حدة ذلك هو سعي النظام السياسي من خلال الحكومات المتعاقبة تحقيق دمج كوربوراتي بين فواعل المجتمع المدني والبنية السياسية الحاكمة، وهو ما نعتمد لتوضيحه و بيان علله من خلال المحور الموالي أين نعتمد على مقاربة قانونية و مؤسساتية و ذلك بالاعتماد على النصوص القانونية الرئيسية والتي تكفل و تنظم أدوار المجتمع المدني، و في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك نعتمد على توظيف جملة من المتغيرات لمقارنة هذه النصوص و هي معايير و أسس المجتمع المدني على غرار معيار الطوعية و عدم الربحية و كذلك كعيار الاستقلالية و معيار حرية الانتماء.

1.مقارنة تطور النصوص الناظمة لأدوار المجتمع المدني في الجزائر:

إن أهم قانون في الفترة الأولى للتعددية السياسية في الجزائر والتي عبر عنها دستور فبراير 1989 هو القانون رقم31/90المؤرخ في 1990/12/04و الذي جاء في سياق سياسي و اجتماعي خاص يتمثل في أولى مراحل التعددية السياسية تعرفها الجزائر المستقلة و من ثم الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر، فضلا على تداعيات الوضع السيوسيو اقتصادي المنهار و المتميز بالاحتقان خلال الفترة التي سبقت إعلان التعددية السياسية ، ما كان سببا في انطلاقة صعبة تحمل تحديات و رهانات كبيرة ، و لكن رغم ذلك صدرت القوانين المرافقة لدستور فيفري 1989 و التي من بينها القانون 31/90[7] و الذي سنحاول تحليل محتواه و اكتشاف المواد التي من شأنها أن تسند أدوارا لفواعل المجتمع المدني ذات العلاقة بتفعيل السياسات العامة.

لقد جاء القانون 31/90 مشكلا من 50 مادة صريحة لم تشر و لا مادة واحدة لعلاقة صريحة بين الجمعيات وصنع السياسات العامة و قد يرجع ذلك للأهداف التي من أجله تم تشريع هذا النص القانوني الذي يبدو و أنه يركز على مسائل تنظيمية صرفة بالدرجة الأولى ، لكن نظرة عميقة للنص تجعلنا نكتشف تزويد هذه البنى بعض الآليات الضرورية لممارسة أنشطة تتعلق بالسياسات العامة و التي تتمثل في رفع انشغالات المواطنين و ذلك ينعكس مباشرة على المرحلة الأولى لصنع السياسات العامة والمتعلقة بتحديد الأهداف، و كذلك الرقابة على تنفيذ السياسات العامة من خلال التبليغ عن المخالفات و هو الحال بالنسبة لجمعيات المستهلكين، و ذلك ما يفهم من الفقرة الثانية للمادة الثانية[8] و التي تنص على تسخير أعضاء الجمعية لمعارفهم من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي و التربوي و الرياضي و العلمي و المهني و الديني والثقافي، ويستثنى من ذلك العمل السياسي الممنوع بصريح المادة 11، وكان هذا تقديرنا لمصطلح ترقية إذ المطلوب نظريا التصريح و تحديد علاقة قانونية و اضحة المعالم للجمعيات و مسألة صنع السياسات العامة و هذا ما يغيب صراحة عن النص محل التقييم، بالرجوع مرة أخرى لنص القانون**31/90** نجد تضمنه لبعض المعايير المتعلقة بعمل المجتمع المدني و هي كالتالي:

معيار عدم الربحية: و **معيار حرية الانتماء:** و هو ما تنص عليهما و تضمنهما بشكل صريح الفقرة الأولى للمادة الثانية وكذلك بالنسبة لحرية الانتماء حيث المادة الرابعة تحد من مطلقيه حرية الانتماء في حال سلوك مخالف لمبادئ نوفمبر وهو ما يتعلق بطابع الدولة.

معيار الاستقلالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلال الهيكلي و الوظيفي :حيث يمنع الأشخاص المعنويون و الطبيعيون من التدخل في عمل الجمعيات إلا فيما تعلق بالأمور التنظيمية أو احتمال مخالفة النص القانوني فيكون للهيئات المخولة التدخل .

الاستقلال المالي: جاء الفصل الرابع متضمنا للأحكام المالية التي تنص على تمويل حكومي محتمل و إمكانية قبول الهبات شرط التبليغ عن مصدرها و موافقة السلطة الإدارية فضلا عن آلية التمويل الذاتية المتمثلة أساسا في اشتراكات الأعضاء.

مما سبق يتضح و أن مضمون النص يثبت استقلالية محدودة بحكم التمويل الحكومي المحتمل و الذي كرسه واقع العمل الجمعوي و أصبح قاعدة ملازمة لعمل المجتمع المدني في الجزائر و كذلك هي استقلالية خاضعة للقرار الإداري،كل ذلك يجعل المحللين لواقع المجتمع المدني في هذه الفترة بالمتعثر و الذي يمثل نتيجة لفشل الدولة و ضعفها كما تذكره دراسة Andrea livrani حول المجتمع المدني في الجزائر[9] ولكن بخلاف هذا الحكم قد تسهم هذه التجربة في تفعيل المجتمع المدني لاحقا حيث أن المعطيات الكمية لطالما كانت منطلقا لمستويات جيدة من الآداء إذا ما تم تكييف هذا العمل الجمعوي مع مقتضيات النسق السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المتجدد، و منه نتساءل عما استجد في قانون الجمعيات لسنة 2012.

استكمالا للإصلاحات السياسية التي دعا لها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم استحداث قانون جديد للجمعيات هو **القانون 06/12 المؤرخ في 2012/01/12**[10] و الذي جاء بعد استحداث دستور 1996 بمعنى أنه يأتي في بيئة مغايرة للبيئة التي صدر فيها قانون الجمعيات 31/90 ، خاصة و أن الوضع الأمني استتب وقد أفادت التجربة السابقة في تدارك مواطن القصور في الفترة السابقة فهل يعبر القانون الجديد حقا عن كل ذلك حيث يهدف عمل الجمعيات بقتضى أحكام هذا القانون لتسخير أعضاء الجمعية لمعارفهم من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي و التربوي و الرياضي و العلمي و المهني و الديني و الثقافي و هذا ما يطابق النص القديم إلا أنه قد أضيف مجال جديد هو الإنساني و هو ما يوسع مجالات عمل المجتمع المدني و إن كان لفظ الإنساني فضفاض و يحتاج لتحديد خاصة و أن اللفظ يتم تداوله انطلاقا من مؤتمر التنمية البشرية لسنة 1994 حيث لا يتم قبول تجزئة الحقوق المرتبطة بالإنسان، وتزيد المادة الثانية من توسعة تعريف الجمعية حيث تربط نشاطها بالصالح العام وهي نقطة الالتقاء الأولى حيث تصبح السياسات العامة و تنظيمات المجتمع المدني مشتركة في نفس الهدف و هو الصالح العام، لكن لا بد من توفير الآليات اللازمة لذلك فهل كان التصور مكتملا في هذا النص القانوني؟ تتيح **المادة 17** للجمعية و تمنحها أهلية التقاضي كا تمنحها الحق في إقامة شراكة مع السلطات العمومية بما يتوافق و أهدافها، و ذاك مسألة إيجابية بنظرنا و تؤسس لعلاقة قوية بين المجتمع المدني و السياسات العامة باعتبارها شريكا استراتيجيا في صنع و تنفيذ السياسات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتيح **المادة 24** للجمعية الحق في القيام بالنشاطات العلمية و الندوات و الأيام الدراسية ما يفهم منه إمكانية دراسة المشاكل المجتمعية بطريقة علمية خاضعة للتنظيم و هو ما يمثل نقطة تقاطع أخرى مع السياسات العامة.

يحافظ النص القانوني على **معيار حرية الانتماء وطوعية العمل** المحدودة دوما بالثوابت الوطنية، كما يثبت مرة أخرى **معيار عدم الربحية**، أما فيما يخص **معيار الاستقلالية** فنسجل ما يلي:

الاستقلال الهيكلي: المادة 13 **تمنع صراحة الانتماء الهيكلي أو الوظيفي** بين الأحزاب و الجمعيات.

المادة 17 تمنح الجمعية الشخصية المعنوية و تزودها بآليات ممارسة هذه الصفة

الاستقلال المالي: ينص القانون على تمويل حكومي محتمل و إمكانية قبول الهبات شرط التبليغ عن مصدرها و موافقة السلطة الإدارية فضلا عن آلية التمويل الذاتية المتمثلة أساسا في اشتراكات الأعضاء. و لكن ما يستجد بصريح المادة 34 أن نشاطات الجمعية التي تعترف السلطة العمومية بأنها ذات منفعة عامة يحق لها التمويل الحكومي.

ولقد استثنى النص الجمعيات الدينية التي تخضع لقانون خاص وخصص الفصل الثاني للجمعيات الخاصة المتمثلة في المؤسسات على غرار مؤسسات الذاكرة والوداديات التي تعنى بالعلاقات الاجتماعية كالصداقة والتضامن في إطار العيش المشترك أما الجمعيات الرياضية والطلابية فهي تخضع لنفس أحكام هذا القانون.

و ختم النص بضرورة مطابقة الجمعيات مع القانون الجديد و هو ما أفرز مفارقات تتعلق بتحين الجمعيات لقوانينها مع النص الجديد و هو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: الجمعيات المطابقة لقانون الجمعيات 06/12

الجمعيات المطابقة	48957	44,94%
الجمعيات غير المطابقة	59983	55,06%
المجموع	108940	100,00%

المصدر: الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة.

على الرغم من أن ما يقل على النصف هو عدد الجمعيات التي واكبت القانون الجديد إلا أن ذلك لا يكفي للحكم على دور الجمعيات في تفعيل السياسات العامة، مع تسجيل ملاحظة هامة و هي أن النص القانوني الجديد يربط بشكل صريح بين الجمعيات و السياسات العامة في المشاركة بما يخدم الصالح العام لكن للأسف لا يوجد في النص ما يشير إلى آليات التي تسمح بممارسة هذا الحق المكفول،برغم أن الواقع يشير إلى مظاهر إيجابية أحيان و هي المتعلقة بنشاط جمعيات المستهلكين و التي يتضح و أن عملها يصب في خانة الرقابة على تنفيذ السياسات العامة المعبر عنها بالقوانين و التنظيمات المختلفة ، و لنا أن نذكر الجمعيات العلمية و التربوية التي تساعد السياسات التعليمية على تحقيق أهداف السياسات التعليمية في شقها الكمي المتعلق بالقضاء على كل أشكال الأمية،أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمعيات التي تعنى بالمشاكل المرورية و الذي يسهم في تحقيق الأمن للراجلين و مستعملي الطرقات، وفيما يلي جدول إحصائي لمختلف الجمعيات الناشطة في الجزائر.

جدول رقم 02: تعداد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجالات النشاط الجمعيات الوطنيـــــة

العدد	مجال عمل و نشاط الجمعيات	الرقم
30	الصداقة،التبادل،التعاون	1
15	الدين	2
90	**الرياضة**	3
160	الثقافة و التربية و التكوين	4
40	التراث	5
50	**علوم و تكنولوجيا**	6
20	العائلة الثورية	7
20	حقوق الانسان	8
30	جمعيات أجنبية	9
80	**البيئة**	10
30	**ذوي الهمم**	11
120	**المستهلكين**	12
80	**الشباب و الأطفال**	13
30	**السياحة و الترفيه**	14
20	**المتقاعدين و كبار السن**	15
40	**المرأة**	16
30	**التضامن و الجمعيات الخيرية**	17
40	التعاضديات	18
220	مهن مختلفة	19
40	**قدماء الطلبة**	20
1165	**المجموع**	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

الملاحظ من خلال الجدول هو تنوع المجالات التي تهتم بها المجالات فلت تكاد تترك مجالا إلا ووجدت جمعيات تشتغل فيه مع بروز عددي كبير للجمعيات التي تمثل المهن لتليها جمعيات الفنون و الثقافة و التربية ثم تأتي جمعيات المستهلكين في المرتبة الثالثة، و فيما يخص تعداد الجمعيات المحلية فقد كان الوضع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم03:تعداد الجمعيات المحلية في الجزائر حسب مجالات النشاط

الرقم	مجال عمل و نشاط الجمعيات	العدد	النسبة المئوية
1	مهنية	4171	4,50%
2	دينية	15304	16,52%
3	رياضية	15019	16,21%
4	ثقافة و فنون	10014	10,81%
5	أولياء التلاميذ	14891	16,08%
6	علوم و تكنولوجيا	949	1,02%
7	جعيات الأحياء	20137	21,74%
8	البيئة	1938	2,09%
9	ذوي الهمم	1234	1,33%
10	المستهلكين	111	0,12%
11	الشباب	2677	2,89%
12	السياحة	894	0,97%
13	المتقاعدين	152	0,16%
14	المرأة	919	0,99%
15	التضامن	2978	3,22%
16	الإسعاف	167	0,18%
17	الصحة	644	0,70%
18	قدماء الطلبة	134	0,14%
المجموع		92333	100%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر:الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

و مع إيجابية المعطيات الكمية إلا أن ثمة حاجة ملحة لتفعيل هذا الدور من خلال تضمن النصوص القانونية للآليات التي تكفل للجمعيات أداء الأدوار المنوط بها على أكمل وجه، و كنتيجة لهذا المحور نسجل تطورا ملحوظا للنص القانوني الذي يبقى بحاجة لتعديل يجعل من النص القانوني مواكبا للممارسات حيث أن واقع المجتمع المدني في الجزائر يشهد انحسار للدور المِؤسساتي في مقابل تزايد الحركات الاحتجاجية و التي تثبت في أكثر من مناسبة أن تأثيرات المجتمع المدني خارج الأطر المؤسسية أقوى منها داخل مؤسسات المجتمع المدني و هو نسعى لتوضيحه من خلال المحور الثالث .

1. الحراك الشعبي: دراسة سياقية

إن صورة الاحتجاجات المستمرة تعبر لاشك عن فشل العمل المؤسساتي و عن ما نسميه أزمة الثقة و ما يعرف بأزمة المشروعية التي يمكن أن تواجهها الأنظمة السياسية و هو حال الواقع الجزائري الذي عرف الحركات الاحتجاجية كسبيل لتحقيق مطالب مجتمعية، و كانت سنة 1980 هي أول محطة بالغة التعبير عن هذه الحركات الاحتجاجية في سياق نظام سياسي مغلق قائم على نمط الحزب الواحد مع استثناء حرية ممارسة الحق النقابي المكفول أنذاك كتعبير عن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، و عرفت سنة 1988 في الخامس من أكتوبر احتجاجات قوية رفعت مطالب سوسيو اقتصادية كتعبير عن الاحتقان الالجتماعي و تناقص القدرة الشرائية و كانت المخرجات على النقيض حيث تمثلت استجابة النظام السياسي في فتح المجال السياسي و تفعيل الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ليليها فيما بعد توقيف المسار الانتخابي و الدخول في عشرية دموية كادت أن تعصف بالدولة و المجتمع، و مع عودة الاستقرار النسبي عاودت الحركات الاحتجاجية للظهور و لعل أبرزها كان سنة 2011و هي التي كانت تحمل مطالب ذات طبيعة سوسيو اقتصادية و أخرى ذات طبيعة سياسية و لكن أريد لهذه المطالب أن تختزل حصريا في طبيعة سيوسيو اقتصادية لتكون الاستجابة مرة أخرى سياسية في شكل ما عرف بالاصلاحات السياسية التي عرفتها سنة 2012 و التي تضمنت تعديل القانون العضوي للانتخابات و نظام المحاصصة بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس المتخبة و القانون العضوي للأحزاب، و هذا ما يجعلنا نسجل ملاحظة محورية بالنسبة لدور المجتمع المدني من خلال الحركات الاحتجاجية و هي المتعلقة بتأثيره على عملية صنع السياسات العامة من خلال ردود أفعال حكومية لا تستهدف تلبة هذه المطالب بقدر ما تستهدف ضمان استمرارية النظام السياسي و هو ما نعتبره تفسيرا لاستجابة لا تعكس المطالب المطروحة فكلما وجدت مطالب سوسيو اقتصادية إلا و تقابله استجابة سياسية، و هو المؤشر ذاته لاستمرار و بقاء الحركات الاحتجاجية، و هو ما حصل سنة 2019 عرفت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 تفاقما للأزمة السياسية (أزمة المشروعية) نظرا لسحب الثقة والمصداقية من النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته، فمع تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه وتدهور الأوضاع الاجتماعية من البطالة وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل ذلك غياب رئيس الجمهورية على الساحة الوطنية والدولية، كذلك ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل هيمنة السلطة التنفيذية على مركز صناعة القرار، أدت كل ذلك الى خروج الشعب الجزائري بمختلف فئاته و فاعليه لإيجاد حلول وبدائل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين تحت مسمى "العصابة"، وفي هذا السياق استنجدت السلطة الجزائرية بعد عودة رئيس الجمهورية الى أرض الوطن من مستشفى سويسرا" بالخبير الدبلوماسي الجزائري "الأخضر الابراهيمي" في محاولة منه لإدارة الازمة السياسية في الجزائر والحفاظ على السيادة الوطنية خاصة وأن الشعب الجزائري مارس أسلوب الضغط من خلال المطالبة بتطبيق المادة 102 والمادة 02 من الدستور الجزائري، فكانت زيارته ذات هدفين الأول تقديم حلول سياسية للاستجابة لمطالب الشعب الجزائري والذي أطلق عليه بمصطلح "الحراك الشعبي" ،اما الهدف الثاني هو طمأنة الدول المتنافسة للحفاظ على تبعيتها، ولقد استمرت الأوضاع السياسية بالرغم من محاولة الطبقة الحاكمة امتصاص غضب الشعب الجزائري، إلا أنها ولأول مرة تخسر رهان الحفاظ على الوضع القائم واستمرار النظام السياسي، واستجابة لمطالب المتظاهرين في شوارع العاصمة ومختلف ولايات الوطن، حيث خرج الملايين من الجزائريين الى الشوارع عبر مختلف ولايات الوطن منددين "لا للعهدة الخامسة" والمطالبة برحيل النظام وحكومته واجراء انتخابات حرة ونزيهة، اصبح النظام السياسي الجزائري في ازمة سياسية مزدوجة (شرعية ومشروعية) و بالرغم من المحاولات التي قدمها النظام، فان أي مشروع سياسي ديمقراطي لا يستند الى شرعية الشعب فهي مرفوضة، ولا يمكن تطبيق أي حل سياسي من غير تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تشرف على مراقبتها لجنة وطنية مستقلة ذات شرعية سياسية.

وبتاريخ 11 مارس 2019 قدم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" رسالة طويلة للشعب الجزائري ، تضمنت اجراء الانتخابات المقررة في 18 افريل 2019 وهدفها استجابة لمطالب الشعب، وقدم اقتراح حول تشكيل "ندوة وطنية جامعة مستقلة" وهي هيئة تتمتع بكل السلطات لإعداد الإصلاحات الجديدة تضم مختلف الفاعلين في المجتمع الجزائري، حيث تتولى مهمة تحديد تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية، وتنتهي مهامها قبل نهاية 2019، وسيعرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي، وبعد نهاية رسالته للشعب تم تعيين وزير الداخلية "نور الدين بدوي" وزير الأول خلفا للوزير "أحمد أويحي" كمطلب من مطالب الشعب الجزائري، حيث استمرت التعبئة الشعبية في الاحتجاجات ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،بالرغم من إعلانه عدم ترشحه للعدة الخامسة، وتواصلت المسيرات عبر شوارع ولايات الوطن في 13 مارس 2019، فقد خرج أساتذة التعليم العالي والطلبة في مسيرات احتجاجية بساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة، لتلتحق بذلك مختلف النقابات المستقلة من أجل دعم الحراك الشعبي الذي يطالب بتقديم رحيل النظام وأتباعه، وقد كانت شعارات ذات دلالات ومضامين تعبر عن تغيير الطاقم الحكومي والمطالبة برحيل كل الوجوه السياسية وحتى لرجال الاعمال ومحاسبتهم في اطار تطبيق دولة الحق والقانون، وقد التحقت بمسيرة الطلبة والأساتذة الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين معبرة عن رفضها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" كونها غير مشروعة واعتبرتها بأنها إجراءات غير دستورية .

وما يلاحظ في هذه الفترة الحساسة التي تمر بها الجزائر من أزمات سياسية هو موقف الجيش باعتباره فاعلا رئيسيا، مارس دورا محوريا في إدارة الدولة والتحكم في التفاعلات السياسية بقيادة "نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان فقد تبين دوره في الحفاظ على الامن والاستقرار الدولة، وقد أكد ذلك في عديد من المرات في خرجاته المختلفة للنواحي العسكرية عبر مختلف ولايات الوطن، كما أنه منذ بداية الأزمة أصدر عدة بيانات لموقفه تجاه المطالب الشعبية والحفاظ على امن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية وفي محاولة لاستغلال الوضع القائم في صالح أعداء الوطن، و بالرغم من كل ذلك بقي الحراك مستمرا من خلال التظاهر السلمي و كذا التأطير الشرطي الذي ابتعد عن القمع الممارس سابقا و هو ما نلمسه من خلال واقع المسيرات السلمية من جهة و الخطابات الرسمية من جهة أخرى و هو ما يمكن اعتباره أول مكاسب الحراك، لكن دونما وصول إلى استجابة كلية للمطالب المطروحة و التي يعبر عنها الشارع في مسيراته و كذا مختلف اللقاءات التي عقدت على غرار الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني التي انعقدت بتاريخ 15 جوان 2019 مبادرة لتقديم اقتراحات للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ 22 فيفري 2019 بهدف تحقيق المطالب المشروعة للشعب، وتضمنت هذه المبادرة التي تم طرحها في الندوة الوطنية التي احتضنها المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار:[11]

*دعوة تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على المرحلة الانتقالية.

*تنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة وذلك لمدة سنة أشهر كأقصى تقدير.

*تشكيل حكومة كفاءات وطنية.

*تنصيب هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات والإعلان عن نتائجها، مع ضمان آليات الرقابة.

*فتح حوار وطني شامل مع مختلف فعاليات المجتمع المدني.

كما دعت المبادرة التي وقعتها أكثر من 71 نقابة وجمعية وطنية منهم (كونفدرالية النقابات المستقلة، المجتمع المدني، مجموعة الأمل، المنتدى الوطني للتغيير، جمعية العلماء المسلمين)، على تقديم مقترحات للخروج من الأزمة السياسية وما من شأنه المساهمة في ضمان الديمقراطية وبناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية، والحد من انتشار الفساد، وضرورة ضمان حرية ممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، واحترام مرافقة العملية السياسية بهدف إرساء الثقة بين مؤسسات النظام السياسي ومجتمعه.

جدول رقم(04): مسار الحركات الاحتجاجية والاصلاحات في الجزائر ما بين سنة 2011 إلى2019:

تاريخ	الأحداث
يناير 2011	انطلاق الاحتجاجات على الظروف المعيشية و ارتفاع معدل البطالة.
فبراير 2011	رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1993.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة 2012	إصلاحات سياسية مست القوانين العضوية للانتخابات و الأحزاب
مارس 2014	خروج "حركة بركات"* للشارع داعية إلى مظاهرات مناهضة للسلطة وتطالب بالانتقال الديمقراطي.
نوفمبر 2014	مرض رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بجلطة دماغية ونقله للعلاج في فرنسا.
سبتمبر 2015	عزل مدير جهاز الاستخبارات بعد تغييرات واسعة في قيادات الجيش.
يناير 2016	تصويت البرلمان على تعديلات دستورية منها الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة ثانية وتحديد فترة رئاسية ب05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
مايو 2017	فوز جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد البرلمانية.
فبراير 2019	الإئتلاف الحاكم في الجزائر يرشح "بوتفليقة" لولاية رئاسية خامسة.
22 فبراير 2019	انطلاق المسيرات عبر الوطن مطالبة بالتغيير ورفض ترشح الرئيس "بوتفليقة" للعهدة الخامسة"، مع محاسبة الفاسدين.
11 مارس 2019	إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة انسحابه من الانتخابات الرئاسية
19 مارس 2019	اقتراح المؤتمر الوطني للخروج من الازمة التي تعيشها الجزائر
15 جوان 2019	انعقاد الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني
12 سبتمبر 2019	تعديل القانونيين العضويين المتعلق بنظام الانتخابات والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
06 ديسمبر 2019	انطلاق أول مناظرة تلفزيونية في الجزائر تم فيها تقديم أسئلة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية
12 ديسمبر 2019	اجراء الانتخابات الرئاسية، وإعلان السلطة الوطنية المستقلة عن فوز المترشح عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بفوزه الساحق بأغلبية الأصوات المنتخبة.
20 مارس2020	أول توقف للحركة الاحتجاجية منذ بداياتها في فيفري 2019
22فيفري 2021	معاودة الحركة الاحتجاجية لسابق عهدها المتمثل في استمرار المسيرات السلمية في كل جمعة و ثلاثاء

المصدر: تصميم الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

1.مخرجات الحراك الشعبي و أثاره على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر:

التطرق لمحور مخرجات الحراك وتأثيره على عملية صنع السياسات العامة يرتبط بالنسق السياسي و ما يصاحب عملية التغيير من مقاومة شديدة للتغيير أو قدرة عالية على التكيف و هو مضمون الاقتراب المؤسسي الحديث الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل واقع الحراك الشعبي و مخرجاته خاصة و أنه يركز على الأبنية والمؤسسات الرسمية ومدى مطابقتها لقواعد ومبادئ الدستور، حيث يركز الاقتراب المؤسسي الحديث دراسة فوق المؤسسات فهو يفترض وجود علاقة تفاعلية بين المؤسسة وبيئتها ثم ينظر في قدرة هذه المؤسسة على التكيف والاستمرار[12].

ويعتمد الاقتراب المؤسسي الحديث على أربعة معايير هي التماسك والاستقلالية والتعقيد،أما رابع المعايير فهو التكيف وهو الذي نعتمده منطلقا للتحليل لما له من أهمية بالغة فهو ينظر في قدرة المؤسسات على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها ورغم ما يواجهها من تحديات وذلك اعتمادا على جملة من المؤشرات هي:

*العمر الزمني: حيث أن قدم المؤسسات واستمرارها يمنحها قدرة أفضل على البقاء بما تملكه من خبرات وتقاليد.

العمر الجيلي: قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير القيادات والفواعل فهي مستمرة بمبادئها وقواعدها لا بأشخاصها.

*التغير الوظيفي: قدرة المؤسسة على خلق وظائف جديدة تماشيا مع التحديات المحلية والدولية.

وهنا يأتي دور التساؤل حول الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي الجزائري من خلال الحكومة الحالية و التي من شأنها تفعيل محتمل لأدوار المجتمع المدني؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أول ما نجح فيه الحراك هو التأثير المباشر على إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة أو عهدة أولى بناءا على الدستور الجديد و هو الأمر الذي لم يكن ليتم لولا دخول هيئة الأركان على الخط و مساندة مطالب الحراك، و ذلك كان له تأثير مباشر على مسألة التداول على السلطة و تحديدها من خلال عهدة رئاسية واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ،و يكون التطبيق الفعلي لها مؤشرا نحو بناء نظام ديمقراطي رشيد، و بالتالي تكون تلك ضمانة دستورية نحو تكريس الفعل الديمقراطي و التي تبقى بحاجة لتفعيل نموذج ثقافي إيجابي يمكن من تحقيقها، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الفعل الحكومي الحالي تعبيرا عن مقاومة شديدة للتغيير ، ويكون المؤشر ههنا اعتماده على تغيير الحقائب الوزارية و مسؤوليها كما حصل في آخر تعديل وزاري بتاريخ 21 فيفري 2021، وهو التعديل الذي قلص من عدد الوائر الوزارية و أدخل كفاءات جديدة على الطاقم الحكومي، ونفس الأمر كان قد حدث في التعديل الوزاري الجزئي بتاريخ 23 يونيو 2020، وما هو ما يمكن اعتباره سعيا حثيثا للتكيف مع مستجدات البيئة المحلية التي تشهدا حراكا كثيفا و مستمرا لطالما يعبر عن رفض كل الأعمال الحكومية، ما يجعل الحكومة و النظام السياسي برمته في ارتباك مستمر و تضاءل لقدرته على تسيير أزمة الحراك الشعبي.

ما يمكن تسجيله بالنسبة لتأثيرات المجتمع المدني أو بالأحرى القدرة على لعب أدوار مؤثرة أنها تتزايد في السياق الحالي الذي تشهده الجزائر، و بتقديرنا سيستمر الوضع على ما هو عليه في ظل تناقص القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية من جهة و منجهة أخرى يرتبط تزايد هذا التأثير بالطابع السلمي للحراك الشعبي و التسيير الشرطي المعتمد على سلمية التسيير و الابتعاد على الأساليب القمعية، ولكن في حال تغير الميزان الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول و عودة الحكومة لشراء السلم الاجتماعي عن طريق توزيع الريع قد نشهد تضاؤلا لقدرة المجتمع المدني على التأثير و هو السيناريو الأبعد في تقديرنا بالنظر لإضطراب وتدني سعر البترول الخام و تداعيات الأزمة الصحية العالمية و ما رافقها مست تأثيرات على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا في ظل غلق كل المناف البحرية و البرية و الجوية في الجزائر، ويعتمد تأثير المجتمع المدني في كل البيئات على نموذج ثقافي إيجابي تشاركي و تعاضدي بين المجتمع السياسي و المدني و هو السبيل لبناء نموذج ديمقراطي رشيد و عليه يتوقف تأثير المجتمع المدني في الجزائر بارتقاء درجة الوعي و الالتفاف حول مشروع الدولة من جهة ، و من جهة أخرى ضرورة توافر إرادة سياسية حقيقية من لدن النظام السياسي من أجل الحفاظ على مقدرات الدولة و الرقي بها و في ذلك الخروج من الأزمات العميقة التي يعرفها النظام السياسي على غرار أزمة الشرعية و المشروعية التي سلف و أن أوردناها فيما سبق من فصول البحث.

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهاية لهذا البحث يمكن لنا الإجابة عما اعتمدناه إشكالية لبحثنا، حيث يتضح و أن الحراك الشعبي ساهم بشكل كبير في فصل المجتمع المدني عن النظام السياسي و أبعده عن الدمج الوظيفي و لو نسبيا وفي ذلك تطبيق لروح القانون المتعلق بالجمعيات لا سيما فيما تعلق بمعيار الاستقلالية، أما بالنسبة للاختلالات التي تعرفها عملية صنع السياسات العامة في الجزائر فالمسألة لا تزال بعيدة المنال، و لكن ما يمكن تسجيله هو أن أغلب ما أيصبح يوضع من برامج و قرارات يمثل ردود أفعال حكومية تسعى للاستجابة لمطالب الحراك و التكيف معه و ذلك بح ذاته يعتبر نقطة مقصلية في سبيل إرساء نظام ديمقراطي رشيد تصنع فيه السياسات العامة وفق منطق تعاضدي وتشاركي، أما بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2020 فهو يعبر عن مكسب آخر بالنسبة لأدوار المجتمع المدني ومسألة دسترة الدور التشاركي في تسيير الشأن العمومي، مع بقاء تفسيرات مصطلح التسيير بالنسبة للنظام السياسي غامضة في ظل عدم صدور النصوص واللوائح التنظيمية التي تبين طريقة تفعيل هذه المادة الدستورية وما هي المجالات المقصودة من وراء الشأن العمومي ومن ثم الفواعل المعنية بهذا الدور التشاركي.

---

[1] Woldring, Henk E. S. "State and Civil Society in the Political Philosophy of Alexis De Tocqueville." Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations 9, no. 4 (1998): 363-73. Accessed May 22, 2021. http://www.jstor.org/stable/27927623.

[2] عزمي بشارة،2013. *المجتمع المدني-دراسة نقدية*(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط6،.2012)،ص32

[3] Bennoune, Mahfoud.. Esquise dune anthroplogie de LALGERIE Politique. (Algerie: EDITION Marinoor, 1998),P15.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام(. الجزائر، دار الأمة،ط 2010، المجلد،4 2010،)،ص94

[5] جهيدة شاوش.. واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة بسكرة2014-2015)

[6] صالح زياني،"تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر.(مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية العدد 17ديسمبر2007)ص93.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون الجمعيات31/90." الجزائر: المطبعة الرسمية للجيش، العدد،12،1990.

[9] Andrea Liverani, Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life, Routledge, Abingdon, 2007,pp1,4.

[10] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2012. القانون رقم06/12 المتعلق بالجمعيات. الجزائر: المطبعة الرسمية للجيش،العدد 2012،، 15 .

[11] خيرة بوعمرة. 2019. "../https://www.tsa-algerie.com/ar 05 ماي2019.

[12] صموئيل هنتغتون. 1993. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،تر: سمية عبود (بيروت،دار الساقي 1993)،ص ص 20،28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com